التخطيط والتشريع البيئي في الجزائر بين تحديات الاستثمار وأمل التنمية المستدامة

Planning and environmental legislation in Algeria between the challenges of investment and the hope of sustainable development

د. بن يمينة خيرة[1]، د. نشأت إدوارد ناشد[2]، بن يمينة فاطيمة الزهراء[3]

[1] أستاذة محاضرة، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت

benyamina1984@hotmail.com

[2] أستاذ محاضر، معهد العبور العالي للإدارة والحسابات ونظم المعلومات - مصر،

nashaat691@yahoo.com

[3] طالبة دكتوراه، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

f.benyamina1990@gmail.com

ملخص

إن تأمين الأسس الطبيعية للحياة الإنسانية يتطلب نشر الثقافة البيئية و الحماية المستمرة للبيئة، من خلال مختلف ما تتضمنه التشريعات البيئية، و عن طريق الرقابة الاحتياطية ضد الأخطار البيئية على ضوء وجهات النظر الإيكولوجية و الاجتماعية، كل هذا يعتبر حاليا و على المستويين الوطني و العالمي إجراءا أساسيا لضمان مستقبل امن من المشاكل البيئية، على سبيل المثال شهادة الايزو 14000 و التي تمنح كرخصة تجارية جديدة تراعي خصوصيات الإنتاج النظيف ،كذلك تقييم الأثر البيئي للمؤسسات، كما تسعى إلى إيجاد و تطوير الإجراءات الضرورية لحماية صحة الإنسان من كافة أشكال التلوث و هذا هو أساس التنمية المستدامة. وعليه في موضوعنا سوف نعالج واقع التخطيط البيئي في الجزائر وما مدى التزام الإدارة البيئية بوضع شروط وآليات للمحافظة على البيئة.

كلمات مفتاحية: تخطيط بيئي.، تشريع بيئي، تنمية مستدامة

تصنيفات JEL: Q5؛ Q35

المؤلف المرسل: بن يمينة خيرة، **الإيميل:** benyamina1984@hotmail.com

Abstract

Securing the natural foundations of human life requires the dissemination of environmental culture and continuous protection of the environment, through various environmental legislation, and through precautionary control against environmental hazards in the light of ecological and social perspectives. All this is currently considered at the national and global levels Is essential for ensuring a secure future of environmental problems, for example the ISO 14000 certification, which is granted as a new trade license that takes into account the specificities of cleaner production of negative waste on the environment, As well as the assessment of the environmental impact of the institutions; It also seeks to develop the necessary and effective measures to protect human health from all forms of pollution and this is the basis of sustainable development. In our topic, we will address the reality of environmental planning in Algeria and the extent to which environmental management is committed to setting conditions and mechanisms for preserving the environment.

Keywords: environmental planning, environmental legislation, sustainable development

JEL Classification Codes: Q5; Q35

1. مقدمة

يعد موضوع البيئة والتنمية من أبرز المواضيع التي تشغل اهتمام الدول في الوقت الحاضر، حيث أصبح موضوعا رئيسيا دوليا، فقد أدى النمو الاقتصادي العالمي عبر العقود الماضية إلى تفاقم المشاكل البيئية العالمية بشكل مستمر على نحو يهدد مصير الأجيال الحاضرة والقادمة، وأدرك الكثير من دول العالم بما في ذلك البلدان النامية، الصلة الوثيقة التي تربط بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية وضرورة التوفيق بينهما من أجل ضمان مستقبل كوكب الأرض، وظهر الاهتمام بهذه القضية بشكل جدي على الصعيد العالمي في مطلع السبعينات تحت راية منظمة الأمم المتحدة، في مؤتمر ستوكهلم سنة1972 ، في محاولة ترمي إلى تحقيق الانسجام والتكامل بين البيئة والتنمية من كل الجوانب بعد أن أدركت الدول المشاركة خلال هذا المؤتمر بأن البيئة

هي المنطلق الحقيقي للتنمية الاقتصادية، و لكن يجب أن ننوه إلى أن أسباب المشكلات البيئة تتباين في العالمين ففي البلدان المتقدمة ترجع عموما إلى التصنيع و التنمية الاقتصادية، أما بالنسبة للبلدان النامية فيكمن سببها في غياب الوعي البيئي بالرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي في جل الحالات تقريبا.

كما أن الجزائر لم تخرج عما أصاب معظم الدول النامية من أضرار بالغة ألحقت بالبيئة جراء سياسة التنمية الاقتصادية المكثفة ولم يطرح أمر الموازنة بين البيئة والتنمية كاختيار سياسي إلا بعد أخذ فكرة حماية البيئة بعدا دوليا، لكن هذا لم يمنع المشرع الجزائري من الاهتمام بالعلاقة الثنائية بين البيئة والتنمية، زيادة على هذا تم وضع الأطر والقواعد التي تسمح بتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، كمخططات التوجيه العمراني ومخططات شغل الأراضي ودراسة مدى تأثير البيئة وحماية المعالم السياحية...الخ.

وعلى هذا الأساس فإن الجزائر تبذل العديد من الجهود في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال مختلف المخططات البيئية التي جاء بها الاقتصاد الجزائري، حيث قطعت أشواطا عديدة فيما يخص وضع تشريعات قانونية وبرامج ومخططات لحماية البيئة، ولكن الجزائر مازالت بين سندان التنمية الاقتصادية ومطرقة حماية البيئة.

وعليه يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع التخطيط والتشريع البيئي في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر؟

2. تعريف التخطيط البيئي

1.2. يُعرف التخطيط البيئي بأنه مفهوم ومنهج جديد يقوّم خطط التنمية من منظور بيئي، وهو الحد الذي يجب أن نتوقف عنده ولا نتعداه حتى لا تحدث نتائج عكسية قد تعصف بكل ثمار مشروعات خطط التنمية(عادل،2014).

2.2. التخطيط البيئي هو الذي ينتج من خلال عملياته خططاً مدمجة بالبعد البيئي تتعدى حماية البيئة، (نجم،2007، ص189). ومن ثم فإن التخطيط البيئي قد يشمل مشروعات ذات صبغة بيئية خالصة (مشروع إعادة تأهيل نهر ملوث، حماية حيوانات معرضة للانقراض، إنشاء محطة رصد بيئي)، كما قد يشمل مشروعات تنموية بيئية مثل (مشروعات السياحة البيئية، إعادة تدوير المخلفات)، وأيضاً قد يشمل مشروعات تنموية خالصة مثل (إنشاء مصنع

إسمنت)، إلا أن مثل هذا المشروع يدخل في إطار التخطيط البيئي عندما يتم دراسة تقييم الأثر البيئي له وإعادة تصميمه بالشكل الذي يخفض آثاره على البيئة إلى درجة الصفر أو إلى أقل ما يمكن من الدرجات المسموحه.

من خلال المفاهيم السابقة يمكننا استخلاص ما يلي:

- وجود دراسة مسبقة لمشاريع التنمية الاقتصادية حول آلية حماية البيئة.
- التخطيط البيئي له أبعاد تنموية بيئية أكثر استدامة.

3. الأهمية الاقتصادية للتخطيط البيئي

1.3. إن التخطيط البيئي من خلال معالجته للمشكلات البيئية وتقويمها، يؤدي في نهاية الأمر إلى خلق بيئة صحية آمنة، مما يؤدي ذلك إلى تحقيق نمو اقتصادي.

2.3. مبدأ الوقاية خير من العلاج، يستلزم إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات الجديدة لتفادي التكاليف الخاصة بمواجهة الأخطار. (راتب،2004، ص53).

3.3. الاهتمام بكفاءة استخدام الطاقة، والبحث عن مصادر بديلة متجددة للطاقة.

4.3. خلق مشروعات تحقق أرباحاً اقتصادية، كمشروعات إعادة التدوير (نجم، ص190).

4. أهم التحديات البيئية التي تواجه التخطيط البيئي

لقد قام اتحاد المنظمات الدولية ببروكسل بإعداد قائمة المشاكل سنعرض أبرزها:

1.4. تغير المناخ العالمي

نتج عن زيادة تركيز الغازات في الغلاف الجوي، ستؤدي هذه العوامل إلى عواقب وخيمة باقتصاديات الدول ونقص في إنتاج الأغذية ومشاكل صحية.

2.4. الانخفاض لثروة الغابات

نتيجة تزايد الحاجات السكانية والتوسع العمراني. (زكريا،2005، ص187)

3.4. الأخطار الكيماوية

استعمال المواد الكيماوية، ونقل النفايات السامة بدون معايير للقيام بذلك.

4.4. تدهور الأراضي الفلاحية فبعض البلدان تستطيع حتى سد حاجات نصف سكانها.

5. استراتيجيات تنفيذ التخطيط البيئي

الاهتمام حول سبل تنفيذ عملية التخطيط البيئي وكيفية إعداد خطة شاملة لذلك بتقييم دقيق واختيار انسب الاستراتيجيات ومن أهمها نذكر:

1.5. استراتيجيات تقوم على الكشف

إجراء فحص منتظم للمشاريع وتقديم معلومات بيئية للحكومات حول الآثار المترتبة على المشروع ومن اجل وضع حد للمشاكل البيئية المتوقعة.

2.5. استراتيجيات تقوم على زيادة التنسيق بين الحكومات

وكثيرا ما تكون مصحوبة بالمشاركة الشعبية في صنع القرار، بالإضافة إلى التعاون مع الوكالات الدولية التي تسعى للحفاظ على البيئة.

3.5. استراتيجيات المكافحة أو المعاقبة

وضع نظام أساسي للحد من تلوث الهواء من خلال تحديد مستوى الانبعاثات المسموح بها وتطبيق العقوبات لمن ينتهك هذا النظام مثل عرقلة وصول المنتج إلى السوق أو فرض ضرائب خضراء وفي بعض الأحيان تصل إلى حظر النشاط لما يلحقه من أضرار.

4.5. استراتيجيات الحوافز

من خلال تنظيم حوافز اقتصادية تهدف للحفاظ على البيئة على الصعيدين الوطني والعالمي، وتكون في شكل منح أو قروض ميسرة أو تخفيضات ضريبية.

6. سياسات التخطيط البيئي

1.6. السياسات الاقتصادية

الهدف منها هو إحداث تغييرات جوهرية في الاقتصاد والتخطيط على المستوى الوطني والإقليمي (خالد،2007، ص23) ومن السياسات المقترحة في هذا المجال: زيادة اتساع قاعدة اتخاذ القرار والسماح للجمهور بالمشاركة، إدماج البعد البيئي في خطط التنمية وخلق سياسات تنموية متوازنة إقليميا، تحقيق التوازن بين تنمية المجتمعات الحضرية والريفية، الاستخدام المتوازن للموارد وخاصة غير المتجددة منها، مراعاة حفظ التنوع الايكولوجي باعتماد سياسات تتعامل مع المشاكل البيئية الطويلة الآجل (محمد،2002، ص56). وكذا فرض رسوم تلوث ومن ثم استخدام مثل هذه الرسوم في حل المشاكل الناتجة عن التلوث من جهة ولتشجيع الحد من التلوث من جهة أخرى، الحد من إنتاج النفايات وزيادة فعالية استخدام الموارد المتجددة لتعوض عن الموارد الناضبة، تخفيض دعم إنتاج المبيدات الحشرية والأسمدة

الكيماوية وتشجيع استخدام الأسمدة العضوية، تحسين وسائل النقل العام وشبكات الطرق للحد من التلوث الناجم عن السيارات.

2.6. تشريع قوانين بيئية

يفترض أن تضع معايير (كالحد من التلوث لكل من الهواء والماء والتربة)، وأن تنظم بعض النشاطات الاقتصادية، مثل تخطيط استخدام الأرض (محمد، ص21) وتقييم أثار المشاريع وسن تشريعات ضريبية، ولابد من وجود جهاز فعال يحرص على تنفيذ هذه التشريعات.

7. واقع البيئة في الجزائر

تزخر الجزائر بموارد طبيعية عديدة بداية من مساحتها الشاسعة

والتي تخبئ في باطنها مزيجا مختلفا من كل الثروات سواء الذهب الأسود أو الذهب الأصفر، دون أن ننسى الساحل الجزائري وشواطئه الذي يمتد على طول 1200 كم.

إلا أن واقع البيئة في الجزائر تعاني من تدهور واستغلال لا عقلاني للموارد وتلوث خصوصا في المجتمع الحضري، لنقص الوعي الذي يعد من أبرز أسباب هذا التدهور (احمد،2000، ص72).

وتحتل بذلك المرتبة الثانية من حيث الكلفة السنوية للتدهور البيئي في المنطقة العربية بـ 9.3 مليار دولار فيما تقدر القيمة الإجمالية للتدهور هذا عربيا 67.3 مليار دولار أمريكي حسب دراسة أعدها البنك العالمي بالتعاون مع برنامج المساعدة البيئية التقنية في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وتوضح الدراسة التي وزعت بمناسبة انعقاد الدورة ال 18 لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة أن هذه الكلفة السنوية تعادل 4 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي العربي، غير أن هذه الأرقام تعد أرقام تقديرية كون الدراسة لم تستكمل بعد ولم تشمل لحد الآن سوى ستة بلدان عربية هي الجزائر وتونس والمغرب ومصر وسوريا ولبنان وقد بلغت الكلفة السنوية للتدهور البيئي في هذه الدول مجتمعة 35 مليار دولار (لطفي،2015).

وقد اهتمت الدراسة بستة أنواع من المشاكل البيئية هي تلوث الهواء داخل المسكن وخارجه، النقص في قدرة الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي تدهور الأراضي تدهور

المنطقة الساحلية والإرث الطبيعي، إدارة النفايات وانبعاث ثاني أكسيد الكربون. ونذكر منها (سهام،2006، ص12):

أ- تلوث الهواء: هناك تدهور كبير نتيجة، مصادر منزلية، تدفقات صناعية صادرة عن الوحدات الإنتاجية أو صادرة عن احتراق النفايات الصلبة في الهواء الطلق.

ب- النفايات: إن أغلب النفايات لا تخضع لمعايير حماية البيئة، كذلك نقص تسييرها كانعدام الفرز في أماكن وضعها، انعدام المزابل الخاضعة للمراقبة، نقص في إعلام وتحسيس المستهلك.

ج-التلوث النفطي: من أكثر أنواع التلوث على الحياة المائية بوجه خاص (خالد، ص135)، فتحاول سوناطراك وضع دراسات تخص المعالجة الكيماوية لأوحال البترول عوض طمرها.

8. واقع التخطيط البيئي في الجزائر: بين الاستثمار والتنمية المستدامة

جاء التحول في إقحام البيئة ضمن المخططات الاقتصادية، بناء على نص الميثاق المغاربي للبيئة الذي تم اعتماده في نواكشوط سنة1992 ، كمعالجة النفايات الصلبة والموانع السائلة والغازية، وترميم المواقع التاريخية والأثرية، وعليه سمح هذا التصنيف لبعض الأنشطة البيئية بتطبيق الإجراءات التحفيزية كتقديم تسهيلات مالية في شكل قروض، أو إعانات مالية، أو إعفاء من الضرائب (احمد، ص61).

واستكمالا لهذا التحول الجذري استحدث المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة لدعم التخطيط الاقتصادي البيئي، إلا أنه لم يحدث تغييرا محسوسا على أرض الواقع وظل بعد ذلك جهازا صوريا ولم يساهم في إحراز أي تقدم في مجال التخطيط والتنمية المستدامة، لصعوبة تقدير بعض التأثيرات السلبية على البيئة مثل خسائر التنوع البيولوجي، والافتقار إلى معطيات موثوق بها ولم يسمح الغياب الفاحش للمعطيات والبيانات البيئية بتقدير دقيق للتكاليف البيئية وعليه فإن كل عمليات التوقع والتنبؤ التي يتم إدراجها ضمن المخططات التنموية لا تكون إلا تقريبية واحتمالية(فرحات،2010،ص18).

واستجابة للتحولات العميقة التي تشهدها السياسة البيئية في الجزائر، باشر المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة عملية التقييم الاقتصادي للتدهور البيئي ليتم اقتراح إطار استراتيجي يقوم على إدراج أعمال ذات أولوية كبرى على الأمدين القصير والمتوسط

ضمن المخططات الاقتصادية بداية من مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004. (دليلة،2004)

ويمكن اعتبار المخطط البيئي الذي يتناول عنصرا واحد على الأقل من العناصر البيئية، كاستعمال مصطلح المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (قانون،2001)، والمخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، ومخططات التهيئة والتعمير، ومخططات المياه...التي تعبر عن التخطيط البيئي إلى عدم فعالية تطبيق المعيار الشكلي في التعرف على المخططات البيئية، لذلك يحسن بنا تطبيق المعيار الموضوعي، الذي يؤدي إلى تحليل الأوضاع الحالية والمستقبلية للعنصر البيئي (Yves ,1994 ;P609)، من خلال ما يلي:

1.8. التخطيط البيئي القطاعي

لقد اقتصر التخطيط البيئي في الجزائر على:

1.1.8 التخطيط المتعلق بقطاع المياه: يتناول المخطط الوطني لتهيئة الموارد المائية، والأحواض الهيدروغرافية كأداة جهوية لتسيير وحماية الموارد المائية (قانون،2005)، كذلك المخطط التوجيهي للمياه، قد أصدرت الحكومة في هذا الشأن المرسوم التنفيذي رقم 10-01 المؤرخ في 4 يناير2010، حيث يشجع تثمين المورد المائي والاقتصاد فيه و تطويره كتحلية مياه البحر واستعمالها. (يحيى،2007، ص42)

2.1.8 المخطط الوطني لمعالجة النفايات الخاصة حيث أحال قانون 01-19 المتعلق بالنفايات على التنظيم لبيان كيفية إعداد مخطط وطني لمعالجة النفايات الخاصة، لذلك أوكلت مهمة إعداد المخطط الوطني لمعالجة النفايات الخاصة للجنة يرأسها الوزير المكلف بالبيئة أو ممثله، وتتألف من ممثلين عن الوزارة المكلفة بالدفاع الوطني والجماعات المحلية، وكل من وزارة التجارة، الطاقة، الصحة، المالية، الموارد المائية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصناعة التقليدية، التعمير، الصناعة. وتعد تقريرا سنويا يتعلق بتنفيذ المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة، لمدة عشر10سنوات ويخضع للمراجعة كلما اقتضت الضرورة ذلك، بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالبيئة أو بأغلبية أعضاء اللجنة.

3.1.8. مدى مواكبة التخطيط العمراني للمهام البيئية ويهدف إلى : إرساء المبادئ التي تحكم تموقع البني التحتية الكبرى للنقل والتجهيزات الكبرى والخدمات الجماعية، تعبئة الموارد المائية وتوزيعها وتحويلها، وتنمية برامج الاستصلاح الزراعي والري، وكذا مخططات تهيئة المدينة الجديدة (يحدد

المرسوم التنفيذي رقم 11-76 المؤرخ في 16 يناير 2011 شروط وكيفيات وضع مخطط تهيئة المدينة الجديدة وإعداده واعتماده).

ولضمان تحقيق الأهداف تم تدعيمه مؤسسيا باستحداث المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، تنظيميا أي إيجاد كل القواعد اللازمة لتطبيقه، وإجرائيا إخضاع الاستثمارات أو التجهيزات إلى دراسة التأثير على تهيئة الإقليم بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (يحي، ص46).

2.8. التخطيط البيئي الشمولي: ظهر كتخطيط تكميلي للتخطيط البيئي القطاعي ركز على:

1.2.8 أهم المخططات البيئية المركزية أو الشمولية: المتمثلة في إلزام السلطات العامة بتبني المحافظة على البيئة في إطار التخطيط الوطني (Mohamed,1991, P28):

أ- المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة 1996:

اعتمدت السلطات العامة على المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة سنة 1996(revue, 1997)، بإحداث مفتشيات البيئة على مستوى كل ولاية، وتم تعزيز سلطاتها الإدارية يمكننا ذكر بعض الإحصائيات التالية :

تم إحصاء جملة من العمليات الميدانية وتوزعت حسب إحصائيات مديرية البيئة كالآتي (تم إصدار 1342 أعذار – وتم إصدار 270 قرار إيقاف المنشآت الملوثة عن العمل وتم تسجيل 13 متابعة قضائية وتم تحرير 65 محضر متعلق بالقضاء على المواد الخطرة (مجلة ،1999، ص5).

كذلك السلطات القضائية ولغرض تنفيذ توجيهات المخطط، حدد البرنامج الوطني للنشاطات البيئية مرحلتين أساسيتين، مرحلة "الحصيلة والتشخيص" والتي انطلقت سنة 1997 غطت مجموعة من الموضوعات، منها تطوير الجانب المؤسسي والقانوني للبيئة، الصحة والبيئة، التلوث للمواد السائلة والنفايات، التلوث الجوي والأضرار السمعية، وحالة الموارد المائية، تدهور التربة، والغابات والسهوب والتصحر والتنوع البيولوجي، وتسيير المناطق الساحلية، وموضوع التراث الأثري والتاريخي.

والمرحلة الثانية" تحديد الإستراتيجية الوطنية للبيئة"، انتهت في السداسي الثاني سنة 1999، انجزت باللجوء إلى الخبرة الدولية، وانتهت بتقرير حول حالة البيئة سنة1998 ، أصبح موضوع تحديث كل سنة.

وبعد الانتهاء من مرحلة التشخيص والدراسة وتحديد الأولويات، تم اعتماد المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة سنة2001 ، لإدخال السياسة الوطنية للبيئة في مرحلتها النشطة.

ب- المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة 2001

تم التحضير لإعداد هذا المخطط بعد عرض التقرير الوطني حول حالة البيئة ومستقبلها لسنة2000 ،واعتمد من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 12 أوت سنة2001 ، فالتزمت الحكومة بإعداد إستراتيجية وطنية للبيئة ومخطط وطني، وتخصيص استثمارات بيئية هامة في إطار المخطط الثلاثي للإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، وتنصبت وحدة تنفيذية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، وتأسست لجنة وطنية على مستوى البلديات والولايات،واستند المخطط على آليات مثل التحفيزات، والدعم و الإعانات، و تأهيل السياسة الضريبية لحماية البيئة من خلال اعتماد مبدأ الملوث الدافع، فقد ضم التخطيط الآليات الاقتصادية لحماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة، و التي يعتبرها الفقه بأنها إرادة جديدة لإخضاع الاقتصاد لمبادئ قانونية ذات صبغة ايكولوجية(Gertrud P423,2000) ،ولتجسيد السياسة الوطنية للبيئة استحدث المخطط الوطني للبيئة أسلوب جديد لحماية البيئة من خلال إشراك الجماعات المحلية في تنفيذ التوجيهات التي تضمنها ودعم التنسيق المحلي.

ج- المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة 2005

يندرج ضمن البرنامج الخماسي للإنعاش الاقتصادي 2005-2009 واستفاد قطاع البيئة من 36.5 مليار دينار جزائري، وتم استحداث مؤسسات بيئية وأسندت لآخرى صلاحيات للنشاط مثل الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث لتحصيل الجباية البيئية واستثمارها. وقد أتاح هذان المخططان:

- بتزويد البلديات ب 908 مخطط توجيهي لتسيير النفايات المنزلية والملحقة.
- إنشاء مؤسسات ولائية عمومية ذات طابع صناعي وتجاري لتسيير النفايات.
- دراسة والشروع في انجاز 3 حظائر طبيعية ودراسة تهيئة 10 مناطق رطبة.

ومكن تطبيق المخطط الوطني من تقليص تدفق النفايات بنسبة 10 بالمائة سنويا وذلك بفضل التأهيل البيئي ل 250 مركب ومؤسسة صناعية وتكوين 2000 مندوب بيئي.

أما بالنسبة **للنفايات الطبية** فقد تم تزويد المستشفيات التقنيات الحديثة في جمع وتخزين مع إحاطتهم بمختلف المعلومات لمعالجة النفايات الطبية، في مجال الوقاية من الأخطار المحتملة خلال عملية الفرز على مستوى المراكز الاستشفائية، التي تكون السبب في نقل العدوى، لاسيما النفايات الحادة والإشعاعية، إلى جانب الصيدلانية. حيث أن الجزائر تحصي اليوم ما لا يقل عن 348 جهازا لحرق النفايات الاستشفائية، كما تم إنجاز مائة مركز لردم النفايات عبر الوطن، ويعتبر هذا الموضوع أكثر حساسية خاصة انه تم تسجيل ثلاثين ألف طن من النفايات الطبية في الجزائر سنويا.

وفي أيطار حماية نوعية الهواء تم القضاء على المواد وأنواع الغازات المؤثرة على طبقة الأوزون بتزويد 156 مؤسسة ب 349 جهاز تحويل واسترجاع عبر كامل التراب الوطني (جريدة 2010،).

2.2.8 التخطيط والتنسيق البيئي المحلي

أعيد التفكير في التخطيط البيئي المحلي ليتم إدراج آليات متنوعة للتخطيط البيئي المحلي، ومن بينها (محمد، 2011، ص153):

أ- الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة

جاء في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي2001-2004 وجاء ضمن الوعي بالمسؤولية الجماعية لحماية البيئة، بضرورة إشراك جميع الفاعلين واشتمل المخطط المحلي للعمل البيئي، جملة من المحاور تضمنت ما يلي (يحيى،2010، ص53) :

- إيجاد تسير مستديم وإحداث تعاون بين البلديات لمواجهة التدهور البيئي، وتهيئة المناطق الصناعية،
- حماية الأراضي الفلاحية، تطوير قدرات البلدية للتكفل بالمشاكل البيئية،
- تهيئة المدن، والتسيير المحكم إيكولوجيا للنفايات، وتسيير المخاطر الكبرى، وإنشاء الوظائف الخضراء.

- استشارة المواطنين وإشراكهم في مراحل صنع القرار البيئي، والقيام بالتقييم الدوري لحماية البيئة،

أما في القانون المقارن تعتبر المواثيق المحلية وسيلة للجماعات المحلية للحصول على دعم مالي، حيث تحاول الدولة أن تخلق نوعا من الارتباط بين المنتخبين المحليين والهيئات المركزية (Ptrick1995 p 28).

واستكمالا للتخطيط البيئي المحلي أوصى بإحداث مخطط محلي للبيئة.

ب- التخطيط البيئي المحلي : أجندة 21 المحلية 2001-2004.

اقتنع المخطط الجزائري بأهمية تغير منهج التدخل المحلي لتسيير وحماية البيئة بإدخال عنصر التنبؤ والتصور في العمل البيئي المحلي، من خلال المخطط المحلي للعمل البيئي2001-2004 أجندة21. (محمد، ص145)

تهدف الأجندة إلى تحسين الوضع البيئي وضمان تنمية مستديمة للبلدية على نحو ما أقره المجتمع الدولي في يونيو 1992 في ريودي جانيرو كما حثت على إثراء أسلوب التسيير المحلي البيئي بتوسيع الاستشارة والمشاركة والمشاورة مع كل الشركاء والفاعلين وممثلي المجتمع المدني، وذلك بإحداث آليات للتعاون فيما بينها من أجل تسيير البيئة تسييرا فعالا وغير مكلف،وتضمن مخطط التسيير المحلي لحماية البيئة:

- ضمان التسيير المستديم للموارد الطبيعية والبيولوجية،و المحافظة على الأراضي الفلاحية.
- تهيئة المناطق الصناعية، ومناطق التوسع السياحي، والمناطق المحمية، والمواقع الأثرية والثقافية والتاريخية وتسييرها، مع ترقية المدينة وإطار الحياة داخل التجمعات العمرانية،
- تسيير النفايات، ومكافحة تلوث الأوساط المستقبلة؛ من مياه وهواء وتربة.

3.8. الاستراتيجيات البيئية بين تحديات الاستثمار الاقتصادي وأمل التنمية المستدامة:

أ- الاستعانة ببرامج الدعم الفني الأجنبية

- برنامج إيكو سيس (P110 :2002,Ministère): يقوم البرنامج بإجراء دراسات تسمى ب profil Mésoوالتي تهدف إلى ما يلي: التعرف على الفوائد الاقتصادية للقطاعات الصناعية عند انتهاجها لسياسات حماية البيئة والتعرف على مدى التأثير السلبي للقطاع الصناعي على البيئة الطبيعية للبلد -اقتراح الامتيازات الاقتصادية التي يمكن تطبيقها من أجل التحكم في الآثار السلبية للقطاع على البيئة.

- برنامج مراقبة التلوث البيئي الممول من طرف مشروع التعاون التقني الجزائري الألماني ج ت ز.GTZ الذي ينشط كثيرا في مجال التنمية المستدامة في الجزائر (العايب،2008، ص18).

ب- الآليات التمويلية : وضع مجموعة من الآليات التمويلية أهمها صندوق تحسين التنافسية الصناعية FOPROCI تشرف عليه وزارة الصناعة والصندوق الوطني للبيئية ومحاربة التلوث FEDEPتشرف عليه وزارة البيئة وتهيئة الإقليم يهتم بتهيئة المؤسسات الصناعية لتطبيق أنظمة الإدارة البيئية يتولى:

- تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية من بينها البرنامج الوطني للتقييس.
- إنشاء الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث، تقديم مساعدات مالية للمؤسسات الساعية إلى القضاء على مصادر التلوث أو التحكم فيها بتجميعها ومعالجتها.
- حيث تتحمل الدولة تكاليف 80%من تكاليف وضع نظام إدارة بيئية مطابق للمواصفات القياسية وتكاليف الحصول على الشهادة على أن تتحمل المؤسسة ما نسبته 20 % المتبقية. للإشارة تم اعتماد هذا الأسلوب الجديد في التمويل بدءا من سنة 2011 بعد ذلك تم ملاحظة عزوف الكثير من المؤسسات الاقتصادية على مثل هذا البرنامج، حيث كانت النسب المعمول بها سابقا هي 50 % على عاتق الدولة و50 % على عاتق المؤسسة الاقتصادية.

وعليه يتضح من الشكل 01 تحسن في القيمة المضافة بالنسبة للقطاع الاقتصادي للمؤسسات العمومية والخاصة، ولتحسين التطور والأداء التنافسي لا بد من تعميق السياسات من خلال ترقية الاستثمارات والنشاط الاقتصادي الذي يرتكز على عصرنة التسيير بإتباع المناهج الحديثة التي تمس جوانب الجودة الشاملة والامتثال للمعايير البيئية التي تعتبر من المداخل الإستراتيجية الهامة، بشرط تشجيع المؤسسات على إتباعها بدون عراقيل وبمتابعة جيدة وعدم جعلها كأمر مكلف لها.

الشكل 1 : يمثل تطور القيمة المضافة للقطاع العام والخاص

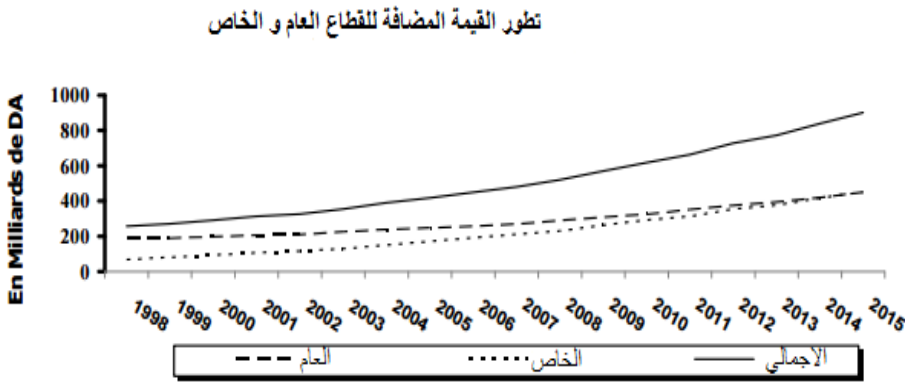

المصدر: Collections Statistiques N° 202/2016 Série E: Statistiques Economiques N° 89

9. خاتمة

إن الوضع البيئي الراهن في الجزائر و الذي يتسم بالتدهور و التردي، يتطلب اهتماما أوسع لمتطلبات حماية البيئة ،و تقوم هذه الحماية على أهداف و مبادئ تنقسم إلى مبادئ وقائية و أخرى تدخليه، ينص عليها قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي تدعم بعدة قوانين و نصص تنظيمية تهدف جميعا إلى الحد من التدهور البيئي و الذي أصبح من أولويات السلطات العامة، يعني ذلك إن حماية البيئة لم تعد تعني الأفراد و الجماعات فقط بل أصبحت من الصلاحيات و المهام الواجبة على الإدارة، آو ما يعرف بالحماية الإدارية للبيئة.

وأهم ما يمكن استنتاجه من هذه الدراسة هو أن من اجل ضمان انطلاقة فعالة ودائمة للتنمية المستدامة لابد من الدولة أن تخصص مبادرات وحوافز من اجل بعث النمو في مناطق واسعة من البلد، كتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية وتنمية المؤسسات الصغيرة وتدعيم إعادة الانطلاق للنشاط الفلاحي والصيد وكل نشاط إنتاجي محلي وتحسين مستويات التعليم والمعيشة للسكان.

وفي هذا السياق قررت الحكومة إطلاق برامج لدعم الإنعاش بغية تهيئة الأرضية الملائمة، مع التركيز على الجانب البيئي في محاولة ترمي إلى الحفاظ على البيئة بدمج هذا الأخير في مختلف المخططات الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات والتي تتمثل في:

- الاهتمام والسعي على أن يتم إدراج التنمية المستديمة ضمن مخصصات تدريس علم الاقتصاد والتركيز على الجانب البيئي في النشاط الاقتصادي.
- عدم الاكتفاء فقط بمسألة تعظيم الأرباح وإشباع الحاجات الإنسانية بأقل تكلفة.
- الاهتمام أكثر بالبيئة للحد من تدهورها والعمل على حماية الموارد الطبيعية بشكل مستدام.
- ضرورة التأكيد والحرص على ترابط حماية البيئة مع التنمية المستدامة.
- تشجيع استخدام وتطوير التكنولوجيا النظيفة والعمل على نقلها للدول النامية.
- ضرورة إيجاد ميكانزمات تهدف إلى تفعيل دور الجباية البيئية في التقليل من التلوث البيئي.
- بالنسبة للمجال الصناعي يجب وضع وتهيئة أراضي في مناطق صناعية من اجل النشاط الصناعي وتكون بعيدة عن المدينة وعن المناطق الفلاحية.
- ضرورة استفادة الجزائر من تجارب بعض الدول في مجال التنمية المستدامة.
- ضرورة تفعيل التعاون في هذا المجال مع البلدان المتقدمة، لاسيما التي تربطها شراكات تعاون مع الجزائر.
- ضرورة تخصيص جوائز وحوافز متعددة للمؤسسة التي تتفوق في تطبيقات الإدارة البيئية من طرف الوزارات الوصية، كوزارة الصناعة ووزارة الطاقة والمناجم وغيرها.

وعليه يمكننا القول إن عملية التخطيط البيئي في الجزائر خطت عدة مراحل نتيجة التحولات والسياسات الوطنية التي استهدفت المجال التنموي والمجال البيئي من خلال تفعيل الحلول الوقائية لتسيير وحماية البيئة بطريقة رشيدة وفعالة، معتمدة في ذلك مجموعة تشريعات وترتيبات قانونية.

ولكن تبقى السياسة البيئية الجزائرية تواجه تحديات في عدم التوازن بين تحقيق الاستخدام المتوازن لموارد البيئة والرؤية المتكاملة لمختلف احتياجات التطوير والتنمية وهذا يشكل أكبر التحديات للتخطيط البيئي في الجزائر.

10. قائمة المراجع:

- أحمد ملحة (2000)، الرهانات البيئية في الجزائر، مطبعة النجاح، بن عكنون، الجزائر.
- الأمر 96-13 المعدل والمتمم للقانون 83-17 المتعلق بالمياه. الجريدة الرسمية. عدد 1996/37.والملغى بموجب القانون 05-12 المتعلق بالمياه والمؤرخ في 04 غشت 2005.الجريدة الرسمية عدد 2005/60.
- العايب عبد الرحمان وبقة شريف، التنمية المستدامة والمتطلبات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع إشارة إلى الوضع الراهن للجزائر، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، أيام 7 ،8 و9 أفريل 2008.
- الميثاق البلدي حول البيئة والتنمية المستدامة 2001-2004.
- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007.
- دليلة بركان، بوتفليقة رجل التحدي والسلام، دار المكتبة المصرية للنشر، الجزائر،2004 .
- راتب السعود (2010)، الإنسان والبيئة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- زكريا طاحون، (2005) إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، الطبعة الأولى، مطبعة ناس بعابدين، القاهرة.
- سهام بلقرمي، (2006) تجربة الجزائر في حماية البيئة، مجلة العلوم الإنسانية العدد 29 ′ جويلية
- عادل عبد الرشيد عبد الرزاق نقلا عن شبكة الانترنت 2014/10/15 www.araburban.org.
- فرحات حدة (2010)؛ استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ مجلة الباحث. العدد 07 للموسم، الجزائر.
- قانون 10-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2002، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة. ج.ر. عدد 2001-77.
- مجلة الجزائر البيئية، مجلة دورية تصدر عن كتابة الدولة المكلفة للبيئة، عدد 02-1999.
- محمد صالح الشيخ (2002)، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية.
- محمد لموسخ (2015)، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 6 بدون ذكر السنة الجزائر.

- نجـم العـزاوي، عبـد الله حكمـت النقـار (2007)، إدارة البيئـة نظـم ومتطلبـات وتطبيقـات ISO14000، الطبعة الأولى، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
- يحيى وناس (2007)، الآليات القانونية لحماية البيئة، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد. تلمسان، الجزائر؛

- Gertrude Pieratti, droit, économie, écologie, et développement durable : des relations nécessairement complémentaires mais inévitablement ambigües, RJE ,3/2000.
- Mohamed kahloula (1991), environnement et droit de l'homme en Algérie, SADIC, actes du troisième congrès annuel du 2-5 avril .
- Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Plan National d'Actions pour l'Environnement et le Développement Durable (PNAE-DD), Janvier 2002.
- Patrick le louarn (1995), les chartes de l'environnement entre décentralisation et déconcentration ,conception et mise en œuvre d'une politique publique de l'état.RJE.1-.
- Yves Jegouzo, les plans de protection et de gestion de l'environnement, AJDA, septembre,1994 .